|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **أسماء محمد عبد الرزاق** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **تحليل الأرباح التفاضلي باستخدام نظرية القيود ودورها في اتخاذ القرارات** | Thesis Title  |
| **2008** | Year |
| **تحتل عملية تقويم الأداء أهمية كبيرة في عمل الوحدات الاقتصادية والحكومية المختلفة، وذلك لأنها تساعد في التأكد من كفاءة استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة، والتحقق من أن تنفيذ الخطة تسير على وفق ما هو مرسوم لها. ولقد تطور مفهوم تقويم الأداء واتسعت مجالات تطبيقاته حتى أصبح احد أهم الوظائف الإدارية، التي تحظى باهتمام معظم الوحدات الاقتصادية. إذ هو عملية مواكبة لمختلف المراحل الإدارية التي تبدأ عادة بتحديد الأهداف ثم وضع الخطة الزمنية لتحقيقها ، ووضع تنظيم شامل لتنفيذ الخطة الموضوعة ومن ثم عملية الرقابة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة، وتقويم النتائج النهائية،وهذا أن عملية التقويم تتأثر بالوظائف الإدارية جميعا وتؤثر فيها، الأمر الذي يتطلب النظر إلى هذه العملية في ضوء الإطار العام للوظائف الإدارية .****توجد معايير عديدة لقياس الأداء في المنظمات ،وتختلف من منظمة إلى أخرى بحسب طبيعة الأعمال التي تقوم بها كل منظمة والناتج النهائي لتلك الأعمال ،ومن بين تلك المعايير التي تقيس بها الإدارة الضريبية أداءها هي الحصيلة الضريبية التي تمثل المبالغ التي تحصلها الإدارة الضريبية ،. بقدر تعلق الأمر بالعراق والهيئة العامة للضرائب بوصفها إحدى الأجهزة المسؤولة عن تطبيق السياسة الضريبية، فأن عملية تقويم أداء هذه الهيئة تأخذ في الحسبان مجموعة من المؤشرات وربطها بالناتج المحلي الإجمالي أو بالإنفاق العام.وهناك عوامل عدة تؤثر في الحصيلة الضريبة منها عوامل رئيسة وعوامل ثانوية وهي تسهم بشكل مباشر في زيادة وانخفاض الحصيلة الضريبية .إن مثل هذه المهمة تتطلب باستمرار تقويم أداء الجهاز الإداري الضريبي، حتى يتم الوقوف على مقدار من الفاعلية والكفاءة تمكنه من تحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة للسياسة الضريبية.** **لذلك ينطلق البحث من أهمية دراسة وتحليل المؤشرات المتبعة في الهيئة العامة للضرائب وبيان مقدار دقتها في عملية تقويم الأداء ، وتتحدد مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل هل إن معايير تقويم أداء الإدارة الضريبية المعتمدة على نمو الحصيلة الضريبية تعكـس واقع الأداء؟ أم الاعتماد على معايير الفاعلية والكفاءة والاقتصادية في عملية التقويم ،ومن اجل ذلك جاء البحث بأربعة فصول ،الفصل الأول منهجية البحث والدراسات السابقة في حين تضمن الفصل الثاني الإطار ألمفاهيمي لتقويم الأداء، أما الفصل الثالث فتطرق إلى مفهوم الإدارة الضريبية والحصيلة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها وأخيرا تناول الفصل الرابع تحليل المؤشرات المستعملة لتقويم** **أداء الهيئة العامة للضرائب واقتراح أنموذجا لمؤشرات الأداء (الفاعلية،الكفاءة،الاقتصادية ) لأجل تطبيقه في الهيئة العامة للضرائب. واعتمد الباحث على عدد من المصادر العربية والأجنبية وفضلاً عن الدوريات والبحوث التي لها علاقة بالموضوع وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات من أهمها:-** 1. **عدم اهتمام الهيئة بالتقويم الداخلي لأدائها وان اهتمامها ينصب على التقويم الخارجي ،ونصي باهتمام الهيئة بالتقويم الداخلي .**
2. **لم ينجم النمو الإجمالي في الإيرادات الضريبية لكل نوع من أنواع الضريبة وبحسب أقسام الهيئة ،ونوصي بأن على الهيئة الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة على الحصيلة الضريبية عند استخدامها كمؤشر في عملية التقويم .**

**تنظر الإدارة الضريبية إلى الوظائف الرئيسة (التخطيط ،التنظيم ،القيادة والرقابة) وكغيرها من الإدارات من مدخل الوظائف الإدارية ، وكذلك تنظر إليها من وجهة نظر المالية العامة عن طريق منظور الأنشطة التي تقوم بها الإدارة الضريبية من تقدير المادة الخاضعة للضريبة وربطها وتحصيلها .وعليه نوصي باعتماد الباحثين في دراسة أداء الهيئة العامة للضرائب عن طريق الأنشطة والوظائف الإدارية، من دون النظر إليها من الزاوية القانونية فحسب؛ لان أداء الإدارة الضريبية متكامل من الناحية القانونية والإدارية والمالية** |  Abstract  |